# التغيرات الصوتية التركيبية عند ابن جنّي

## -دراسة في ضوء علم اللغة الحديث-

الأستاذة: نسيمة غضبان

المركز الجامعي -أم البواقي-

مقدمة:

تنتاب اللغة طائفة من التغيرات الصوتية، حيث يؤثر المشتغلون بعلم اللغة الحديث تسميتها بالقوانين، والقانون الصوتي كما عبر عنه (مييه): علاقة بين حالتين متتابعتين للغة واحدة في وسط اجتماعي معين، فهو ليس قانونا عاما شبيها بقوانين علم الطبيعة، أو علم الكيمياء. لا يختلف اختلافا جذريا عن القوانين التي فرضها المجتمع للهيمنة والسيطرة على البشر وأفعالهم، وهو لا يملك غاية إنزال العقاب الصارم على من تجاوزه، إنه القانون الذي له حالتين أساسيتين في التغيرات الصوتية: حالة متعلقة باستبدال صوت بآخر في لغة بعينها، وتسمى حالة التغيرات التركيبية، والأخرى ناتجة عن طريق التحول في النظام الصوتي من جرّاء تعاقب الأجيال في تعاملهم مع اللغة، وتسمّى التغيرات التاريخية(1)

وسنعالج التغيرات التركيبية، لصلتها بالبحث الصوتي عند العرب، ولأن علماء العربية عالجوا مسائل كثيرة تدخل ضمنها كقانوي المماثلة (Assimilation) والمخالفة (Dissimilation)

أوّلا: - قانون المماثلة: ويعالج هذا القانون تأثر الأصوات المتجاورة في الجمل والكلمات، وميلها إلى الاتفاق في المخارج والصفات نزوعا إلى الانسجام الصوتي، واقتصادا في الجهد الآداتي.

فمن المعروف أن أصوات اللغة تختلف فيما بينها في المخارج، من حيث الشدة، والرخاوة، والجهر، والهمس، والتفخيم، والترقيق... فإذا كان الصوتان الملتقيان من مخرج واحد أو مخرجين متقاربين، وكان أحدهما مجهورا والآخر مهموسا مثلا، حدث بينهما شدّ وجذب، وحاول كلّ منهما جذب صاحبه إليه بتماثله معه في صفاته كلها أو في بعضها (2)

وكما يحصل هذا الانسجام بين صامت وآخر مثله، فإنه يحصل كذلك بين حركة وأختها، أو بين صوت صامت وحركة.

ويعرّف "محمد علي الخولي" هذا القانون بقوله: "وهو تغير صوت ليماثل صوتا آخر مجاوزا له، وقد تكون المماثلة جزئية مثل:

/m/ إلى /n/ حيث تغيرات (Improbable) ، (In) + (Porobable)

لتماثل (p) في الشفوية، ومن ناحية أخرى قد تكون المماثلة مثل:

(légal) +(In) ⟵ (Illégal)، حيث تغيرات | n | إلى | L | لتماثل | L | التي بعدها مماثلة كاملة، ومن أمثلة المماثلة في العربية:

(من) + (بعد) ← (مم بعد) و (أل) + (شمس) ⟵أش + شمس

حيث أن المثل الأول مماثلة جزئية، والمثل الثاني مماثلة تامة [3]

والمماثلة نمط شائع من التغيير يحصل على فونيم لصلته بفونيم مجاور، ويرتكز على أن يحصل الفونيمات معا سمات نطقية مشتركة.

ويمكن أن يمثل لها بمجموعة من الظواهر الفنولوجية مثل:

الإدغام: كإدغام النون في الميم عندما تكون ساكنة وذلك في مثل: (ممّا) التي أصلها: (من . ما).

الاقلاب: إقلاب النون ميما، فيما تتبع بالياء وذلك في مثل: ( ينبغي) التي تنطق نونها ميمًا استجابة لما تقتضيه مجاورة النون للميم حينما تكون ساكنة.

الإبدال: مثل إبدال تاءا "افتعل" طاءا أو دالا، تأثرا بالصفات الصوتية المميزة للفونيم الذي قبلها (فاء الفعل). وذلك في مثل: (اضترب)، وفي مثل (ازدرِي) التي تفترض صورتها النموذجية أن تكون قبل إجراء المماثلة (إزترِي).

التفخيم والترقيق: تفخيم اللاّم في مثل "صلاة" وذلك لمجاورتها حرفا مطبقا (ص). وفي مثل (10) بمجاورتها الصائت المفخم (A)، وتفخيم الراء في مثل: (راح) لمجاورتها للفتح ( ر،ـَـح ـَـ). وترقيق الراء في مثل (ريح) وذلك لمجاورتها للكسر(ر،ـِـي ـَـح) - وترقيق اللاّم في مثل (سلام) لمجاورتها حرفا منفتحا (س)[4]

وقد عرف اللغويون القدامى هذه الظاهرة باسم " المضارعة" أو "التقريب". عند سيبويه، و"المناسبة" عند ابن الحاجب، والمشاكلة عند ابن يعيش[5]

أمّا ابن جني، فقد عبر عنه ابن بوضوح في قوله: "إن الإدغام المألوف المعتاد، إنما هو تقريب صوت من صوت، وهو في الكلام على ضربين: أحدهما أن يلتقي المثلان على الأحكام التي يكون عنها الإدغام، فيدغم الأول في الآخر... والآخر، أن يلتقي المتقاربان على الأحكام التي يسوغ معها الإدغام، فتقلب أحدهما إلى لفظ صاحبه فتدغمه فيه، والمعنى الجامع لهذا كلّه: تقريب الصوت من الصوت"[6]

وقسم المحدثون المماثلة إلى نوعين:

أ- التأثر المقبل (أو المماثلة التقدميّة): حيث نجد تأثر الصوت الثاني بالصوت الأوّل.

ب- التأثر المدبر (أو المماثلة الرجعية): حيث نجد تأثر الصوت الأول بالثاني.

1- التأثر الصوتي التقدمي (الاتباعي):

أو المماثلة الاتباعية وهي: " أن يتغير الصوت المماثل صوتا قبله، مثل" تغير | d |إلى |t| عندما تغيرت (إزتان) إلى (إزدان) لتماثل /z/ التي قبلها في الجهر. ومثل تغير |d | إلى |t | في (zished) لمماثلة |S | التي قبلها في المهموسية. ومثل تغير |n | إلى |M | في (open) أثناء الكلام السريع لتماثل |p | التي قبلها في الشفوية"[7]

ويصطلح عليه ابن جني: الإدغام الأصغر وهو " تقريب الحرف من الحرف، وإدناؤه منه من غير إدغام، يكون هناك وهو مضروب"[8] والأمثلة كثيرة في هذا المقام، لا نستطيع أن نلمّ بها جميعا، بل نكتفي فقط بضرب بعضها، ومثال ذلك: أن ابن جني تنبّه إلى ميزة الإدغام والتي تتمثل في عدم ذهابه ببعض الصفات الصوتية، ويؤيد وجهته هذه بضرب مثال في: (اصتبر) و(اصطبر)، فههنا يجوز الإدغام لأننا نقرب التاء من الصاد، فنقلبها إلى أختها في صفتي الإطباق والاستعلاء، ووفي المخرج أيضا[9]. أما إذا قلنا: (اصتبر) و(اطبر). بقوله: "لأن في الصاد صفير، وتمام صوت، فلو أدغمنا لسلبتها ذلك ومتى كان الإدغام ينقص الأوّل شيئا لم يجز"[10]

وقد نجد لهذه الفكرة تأييدا في الدراسات الصوتية الحديثة، فقد صاغ اللغوي الفرنسي "جرامون" قانونا صوتيا سمّاه (قانون الأقوى)، وهو قانون حقق شهرة، وملخصه أنه: حين يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف بموقعه في النطق أو بامتداده النطقي هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر[11].

ويضيف ابن جني في التوضيح فيقول: "إذا قلت في (مصدر): (مزدر) فأخلصت الصاد زايا، قد قرّبتها من الدال بما في الزّاي من الجهر، ولم تختلجها عن مخرج الصاد،

وهذه أيضا صورتك إذا أشممتها رائحة الزاي فقلت: مصدر هذا المعنى قصدت، إلا أنك لم تبلغ بالحرف غاية القلب الذي فعلته مع إخلاصها زوايا[12].

وقد علل ابن جني ذلك بقوله في الأمثلة التالية: (اصبر) (معتبر)، و(اضترب، مضترب) (طتلع، مطتلع)، (اصتهر، مصتهر)، بأن أصل هذه الصور الصوتية تأتي حيث: تأثر صوت التاء بالصاد، والطاء، والظاء تأثرا اتباعيا، فإبدال التاء طاءا، يؤدي إلى انسجام حركة اللسان وارتفاعها رفعة واحدة في قاع الفم، حيث يقول: "فكرهوا ظهور التاء وهي مهموسة غير مستعلية مع الضاد والظاء، وهما مجهوران مستعليان، فأرادوا الإدغام فأبدلوا الزائد وهو صوت تاء افتعل للأصل الذي قبله،... وأما اصتبر فإنها وإذا كانت الصاد مهموسة كتاء، فإن فيها استعلاء ليس في التاء، فأرادوا أن يكون عملهم من وجه واحد وأبدلوا الزائد للأصل فقالوا: اصطبر"[13]. وقال في الخصائص: "لو لم تكن هناك طاء، لم يكن إدغام"[14]

وإن الذي ذهب إليه، وذهب إليه من جاء بعده يؤيده الدرس اللغوي الحديث تأييدا علميا، إذ يتضح من الصور الصوتية السابقة أن التاء تبدل طاء بالإدغام وبغير الإدغام، وذلك لتناسب الصوت الذي قبلها في الاستعلاء، لأن انسجام الأصوات المستعلية في الكلمة الواحدة دون فاصل، يذلل الثقل والعوائق التي تعوق حركة اللسان. ولعل أحسن ما يوضح ذلك هو التحليل الفيزيولوجي للأصوات. فالصاد والطاء عند النطق بهما، يكون شكل اللسان مقعرا منطقيا على الحنك الأعلى ويرجع إلى الواو قليلا.[15]

ولا يكون هذا التأثر التقويمي بالإدغام وحده فحسب، بل يخضع لقوانين الإبدال العادية، بمعنى إبدال التاء دالا، نتيجة للتجانس المخرجي، كما قال إبن جني: "الزاي مجهورة والتاء مهموسة، فقلبوا التاء دالا لتوافق الزاي في الجهر...... والزاي لا تدغم في التاء، ولا في الدال، لئلا يذهب منها لصفير وطول الصوت، لما فيها من الانسلال[16].

فالإبدال في هذا الحال يتم بواسطة الصفات– بغض النظر عن المخارج– فالدال مجهور وشديد ومدقق. وأما التاء فمهموسة ومرققة وشديدة، في حين أن الزاي مجهور ورخو. – فالجهر يعد من الأسباب المؤدية بالصوت الثاني إلى أن يتأثر بالأول، وذلك لتحقيق الانسجام بين الزاي والدال، لذلك أبدلت التاء دالا لتوافق الزاي في الجهر بدلا من التاء المهموسة مع الزاي المجهورة – ومرجع ذلك يعود إلى ناحية فيزيولوجية بحتة، حيث يتذبذب الوتران الصوتيان مرة واحدة في الصوتين –الزاي والدال– بدلاً من إسقاطها مع

التاء وتذبذبها مع الزاي، وفي هذا جهد عضلي كبير، وقد حدد الدكتور "محمود فهمي حجازي" معادلة لغوية قال فيها: " (ز+ت) ← (ز+د) أي: (مجهور+مهموس) ← (مجهور+مجهور) "[17].

2- التأثر الصوتي التخلفي ( الرجعي):

إذا كان القدماء من علماء العربية قد أطلقوا على هذه الظاهرة مصطلح (المماثل أو الإدغام)، فإننا نجد المحدثين يفرقون بينها، حيث اصطلحوا عليها مصطلحات تختلف باختلاف التأثر الصوتي.. فأطلقوا على هذا النوع من التأثر الصوتي مصطلح (التماثل الخلفي)، أو (التهيئي) كما قال الدكتور" عبد العزيز مطر"." تخلفي أو تهيئي، هو أن يتأثر الصوت الأول بالثاني"[18].

وأصطلح عليه " برججستراسر": " التشابه المدبر" [19]. والدكتور " رمضان عبد التواب": التأثير المري"[20] ، واصطلح عليه. "محمد علي الخولي": " بالمماثلة الراجعة" (Regressive assimilation) وعرفه كالآتي: "أن يتغير صوت كلام ليماثل أخر بعده مثل (Sn+probable)، (Improbable). حيث تغيرت |n| إلى |M | لتماثل |p | التي بعدها في الشفتانية ومثل: (in+regular) ← (irregular ) حيث تغيرت |n | إلى |r ) التي بعدها مماثلة توقعية (anticipatory assimilation) أو ( retrogressive assimilator) [21] .

وهذا القانون الصوتي يخالف القانون السابق: لأن الأول يتأثر فيه اللاحق بالسابق، والثاني يتأثر فيه السابق باللاحق وهذا ما يدعو إلى القول أن المحدثين في درسهم اللغوي الحديث وضعوا حدودا فاصلة ودقيقة بين هذين القانونين لتسهيل الدراسة الصوتية – بصفة عامة. ومن صوره الدالة عليه ما حدث من إبدال بين: ( السين والصاد)، و(الصاد والزاي). فقد دلت بعض الصور الصوتية اللهجية على هذا القانون بأمثلة أبدل فيها الصاد زايا بواسطة –تأثير الدال في الصاد– وقد فطن القدماء إلى هذا التأثر الصوتي، ومنهم "إبن جني" الذي اصطلح عليه مصطلح (التقريب الصوتي) فقال: "ومنه تقريب الحرف من الحرف، نحو قولهم: (مصر: مزدر) – فلما سكنت الصاد فضعفت به وجاورت الصاد وهي مهموسة الدال وهي مجهورة قربت منها بأن أشمت شيئا من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر "[22].

فابن جني – على قلة الوسائل العصرية والعلمية في عصره– استطاع أن يوضح المشكلة من أولها إلى آخرها. ومن جميع جوانبها حيث قرى أن فيه نوعا من الإشمام

الصوتي بين الصاد والزاي كما حدد شرطا علميا فحواه التناسق الصوتي في الصورة الصوتية الواحدة، يؤدي إلى التقليل من الجهد العضلي للجهاز الصوتي.

كما فطن ابن جني إلى إبدال السين صادا لتأثير القاف وذلك ما يجسده قوله: "ومن ذلك أن تقع السين قبل الحرف المستعلي فتقرب منه بقبلها صادا على ما هو مبين في موضعه من باب الإدغام، وذلك كقولهم في ( سُقْتُ: صُقْتُ) وفي ( السَوِق: الصوِق)"[23].

وفي ضوء ما سبق يعدُّ قانون التأثر التخلفي من أكثر القوانين الصوتية التجارية شيوعا في العربية، ومن أراد دراسة الظاهرة والتوسع فيها فالمصادر اللغوية القديمة تعجُّ به، وليس هذا مجاله لذكر كل الصور الصوتية الدالة عليه.

ثانيا: قانون المخالفة (التغاير) (Dissimilation):

يعتبر من قوانين علم الصوت، يسير باتجاهٍ معاكس من قانون المماثلة الذي يهدف إلى تقريب الأصوات المتباعدة في سلسلة الكلام بتأثير صوت مجاور، ولكنه تعديل عكسي للمخارج والصفات والحركات وتماثلها، وهي تعني بذلك اختلاف صوتين في الكلمة والمقطع بعد اتفاقهما كما سنرى في هذه الأمثلة:

| | |
|---|---|
| عنوان ، علوان | ن ن ، ل ن |
| لعل، لعن | ل ل ، ل ن |
| كرسار، قرصان | ر ر ، ر ن |

إذ نجد هنا اختلاف الصوتين المتفقين في الكلمات الأساسية، ونلاحظ أن الاختلاف حدث بالنسبة للفونيمات المتشابهة، وما يعرف باسم الأصوات المائعة وهي (ل، ر، ن، م)[24] .

والمغايرة أو المخالفة هي: " أن يتغير صوت كلامي ليخالف صوتا مجاوزا مثل: (purpur) اللاتينية التي تحولت |r |الثانية فيها إلى |L |لتختلف عن |r |الأولى فأصبحت (purple) الإنجليزية، ويقابل المغايرة المماثلة (assimilation)"[25].

وقانون المخالفة: " تعديل الصوت الموجود الذي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين "[26].

ويكون ذلك بأحد أصوات اللين الطويلة، أو بصوت من الأصوات المتوسطة أو المائعة المعروفة والمعروفة ب (Liquids) [27].

ولقد عرف العرب هذه الظاهرة وأولوها عنايتهم وعزوا حدوثها إلى استثقالهم أن: "يميلوا ألسنتهم عن موضع – في اجتماع المثلين – ثم يعيدوها إليه لما في ذلك من الكلفة

على اللسان" [28] وهذا تأييد لرأي من يعد المخالفة- من المحدثين ضربا من الحد الأقل من الجهد الذي نادى به فريق منهم، لملاحظتهم ميل الإنسان إلى تلمس السهل والميسور من الأصوات، التي تخفق عنه الجهد أثناء عملية النطق، وهنا ما يطلق الآن: قانون الجهد الأقل، أو الاقتصاد الأدائي، فيستبدل مع الأيام الأصوات الصعبة في لغته إلى نظائرها التي تقلل العناء [29]

قلنا بأن العرب تناولوا هذه الظاهرة، ونضيف بأنهم سموها مسميات متعددة منها: كراهة اجتماع المثلين، وكراهية التضعيف، أو كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد، او توالي الأمثال مكروه.. [30].

أما ابن جني فقد أورد الظاهرة، بمصطلح جديد يخالف فيه كلّ من سبقه فقال: "باب في إقلب لفظ إلى لفظ بالصنعة والتلطف، لا بالإقدام والتعجرف، تقتضي البازي إذا البازي كسر هو في الأصل من تركيب ( ق ض ض) ثم أحالها عرضا من استثقال تكريره إلى لفظ (ق ض ي) وكذلك قولهم: تلعيت – من اللعاعة – أي خرجت أطلبها–وهي نبت– أصلها (ل ع ع) ثم صارت بالصنعة إلى لفظ (ل ع ي)..... والقياس من بعد أنه متى ورد عليك لفظ أن تتناوله على ظاهره، ولا تدّعي فيه قلبا ولا تحريفا، إلاّ أن تضع سبيل أو يقتاد دليل [31].

والغريب أن نجد من بين علماء العرب المحدثين من ينكر فطنة العرب القدامى إلى هذه الظاهرة، وهو الدكتور "إبراهيم أنيس" في قوله: "ولم يفطن علماء العربية القدماء لهذه الظاهرة – يعني المخالفة– ولم يولوها ما تستحق من عناية واضطراب تفسيرهم لها" [32].

أما المحدثون، فلم يكتفوا بمعرفتهم لهذه الظاهرة فحسب، بل راحوا يتسمونها تبعا لتجاور الصوتين الذين يحدث بينهما التخالف إلى نوعين:

أ- المتصل: وهو تغاير المجاورة الذي نجده في كلمات مثل: (دبونس، دنبوس)، (إجاص، انجاص)، (لعلّ، لعن)

ويحدث هذا النوع في الأصوات المشددة (متماثلة) بأحد الأصوات المانعة.

ب- المنفصل: وهو تغاير المباعدة كالذي نجده في كلمة (اخضوضر) التي أصلها (اخضرضر)

## الهوامش:

1- إبراهيم خليل العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 68 ، 69 .

2- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ط1 1982 ، ص22 .

3- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة-النظري، لبنان، ط1، 1982، ص24

4- الطيب دبة، مبادئ اللسانيات البنوية، دراسة تحليلية إبستمولوجية، جمعية الآداب للأساتذة الباحثين، طبع بدار القصبة للنشر، الجزائر، 2001، ص179، 180 .

5- كريم زكي حسام الدين، أصول تراثية في علم اللغة، القاهرة. 1985 ، ص 193.

6- إبن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2 ، 2|139 ، 140.

7- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص 228.

8- إبن جني، الخصائص، ص241 .

9- إبن جني، الخصائص، ص 229.

10- إبن جني، المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى، ط1 ، 1954 ، 2|328 .

11- أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، القاهرة، ط2، 1981، ص 319.

12- إبن جني، الخصائص، 2|230.

13- إبن جني، المنصف، 2||328 .

14- إن جني، الخصائص، 2|141 .

15- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ط4، 1971، ص46.

16- إبن جني، المنصف، 2|330 .

17- محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للطباعة والنشر، مصر، ط2 ، 1978 ، ص52 .

18- عبد العزيز مطر، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، دار المعارف، مصر، ط2، 1981، ص20.

19- برجستراسر، التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه رمضان عبد التواب، دار الرفاعي، الرياض ومكتبة الخانجي، القاهرة، 1982، ص30 .

20- رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله. وقوانينه، ص 34.

21- محمد علي الخولي، معجم علم اللغة – النظري، ص 239 .

22- إبن جني، الخصائص، 2|114 .

23- المرجع نفسه، ص 142 ، 143 .

24- أنظر أصول تراثية في علم اللغة. ص 199 .

25- محمد علي الخولي. معجم علم اللغة النظري، ص 77 .

26- أنظر تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، كلية الآداب دار الثقافة، الدار البيضاء، 1979، ص134.

27- أنظر رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، ص 37.

28- إبن يعيش، شرح التصريف الملوكي، ص 451 نقلا عن: في البحث الصوتي. عند العرب.. ص 86.

29- أنظر خليل العطية، في البحث الصوتي عند العرب، ص 86.

30- جلال السيوطي، الأشباه والنظائر. دار المعارف العثمانية حيدر أجاد الدكن. 1359 ، 1|18

31- إبن جني، الخصائص، 2|90 ، 91 .

32- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص 211.